مجلس التعاون

تفوقت على لندن وشنغهاي

تقرير دولي: دبي الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً في 2008م

دبي/متابعات:

اختارت وحدة FDI Intelligence دبي كأفضل وجهة استثمارية في العالم، متفوقة بذلك للمرة الأولى على مدن مثل لندن وشنغهاي. كما أكدت أن دولة الإمارات واصلت احتلال مركز الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استأثرت بنحو 50% من إجمالي المشاريع في المنطقة.

وبحسب التقرير الذي نشرته صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، استحقت دبي هذا التصنيف كأفضل مدينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2008م، نظراً لاستقطابها 342 مشروعاً، و21 مليار دولار أمريكي من استثمارات رؤوس الأموال، كما أوجدت أكثر من 58 ألف فرصة عمل جديدة.

ومرة أخرى، جاءت دولة الإمارات في صدارة دول الشرق الأوسط وإفريقيا كوجهة أولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استقطبت 480 مشروعاً، واستثمارات رؤوس أموال بقيمة 35 مليار دولار، وأوجدت 87 ألف فرصة عمل جديدة في عام 2008م وحده (الدولار يعادل 3.67 دراهم).

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط ككل، كشفت المصادر عن أن العدد الإجمالي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع إلى 969 مشروعاً، مع إنفاق 154 مليار دولار من رؤوس الأموال، وتوفير 237 ألف فرصة عمل.

وتعليقاً على التقرير، قال محافظ مركز دبي المالي العالمي ونائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الدكتور عمر محمد أحمد بن سليمان: "يأتي هذا التقرير بمثابة شهادة نعتز بها على أن الإستراتيجية التي تطبقها دولة الإمارات العربية المتحدة هي إستراتيجية لتعزيز الانفتاح والتنوّع الاقتصادي على المدى البعيد. ويمثل العدد الكبير للمشاريع التي تم إطلاقها، والحجم الضخم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعدد المتنامي لفرص العمل الجديدة في السوق الإماراتية دلالة واضحة على أن الدولة تتمتع بقوة اقتصادية راسخة".

مدينة دبي

أضواء

الخراب أوّله كلام

فيصل جلول

شهد اليمن أواخر العام الماضي تظاهرة مطلبية كبيرة تصدرها عدد من المتقاعدين العسكريين أو المصروفين من الخدمة إثر حرب العام 1994 فكان أن استجابت السلطات اليمنية لمطالب القسم الأكبر منهم لينتهي التحرك المطلبي عند هذا الحد. ولعل نجاحه يكمن ليس فقط في عدالة المطالب المرفوعة وإنما أيضاً في امتناع المحتجين عن التعرض لموضوع الوحدة والانفصال، وذلك بخلاف "الحراك" الذي ظهر مؤخراً في ردفان ولحج وحضرموت حيث رفع المحتجون شعارات مطلبية ربطوا مصيرها بفصل جنوب اليمن عن شماله وبالتالي العودة إلى ما كان يعرف بجمهورية اليمن الشعبية، أو ربما الى مشروع "الجنوب العربي" بحسب تصريحات أطلقها بعض متصدري "الحراك".

الواضح أن ثلاثة تيارات تتفاعل في المحافظات اليمنية الجنوبية، الاول مندمج في الدولة الموحدة، والثاني معارض تحت سقف الوحدة، والثالث انفصالي يعتبر أن مطالبة تتحقق بفصل جنوب البلاد عن شمالها. فهل يحقق من يريدون العودة إلى الوراء هدفهم؟

يستدعي السؤال العودة الى حرب العام 1994 حين كان هذا التيار يحتفظ بجيش منظم وبتأييد صريح من دول عديدة، وكانت التجربة الاندماجية مازالت طرية العود، فضلاً عن مؤازرة فئات شمالية متضررة من الحكم ورغم ذلك فشلت المحاولة الانفصالية ودفع المسؤولون عنها ثمناً باهظاً، وبعضهم لا يزال يعيش خارج البلاد حتى اللحظة.

وبالقياس الى تلك التجربة يبدو التيار التشطيري اليوم أقل تأهيلاً وقوة من ذي قبل، وبالتالي من الصعب أن يصل إلى هدفه المعلن ليس فقط لاختلاف الظروف بين الأمس واليوم وإنما أيضاً للأسباب التالية:

أولاً: يعاني التيار الانفصالي الثاني من المشكلة التي اعترضت التيار الأول وهي أن شمال اليمن كجنوبه لا يحتفظ بهوية إثنية مختلفة وبالتالي لا يشبه شمال العراق الكردي مقارنة بوسط وجنوب العراق العربي، وليس كجنوب السودان المسيحي والوثني وشماله العربي المسلم، فاليمنيون شمالاً وجنوباً ووسطاً ينتمون الى إرث اجتماعي وافد من تجمعات قبلية ثلاثة هي مذحج وحاشد وبكيل، وهي متقاربة اجتماعياً ومذهبياً ومتعايشة منذ قرون من دون مشاكل تذكر ويتمتع الجميع بعادات وتقاليد مشتركة ويتحدثون بلهجة تكاد تكون واحدة، ويأكلون من طبق واحد ويعيشون في عمران واحد، وعليه من الصعب أن يبنى انفصال سياسي على قاعدة اجتماعية موحدة في هذا البلد على غرار البلدان المتنوعة إثنياً وثقافياً ومذهبياً.

ثانياً: لم يؤسس اليمنيون شمالاً وجنوباً لهوية سياسية انفصالية قبل الوحدة، ويستدل من تاريخهم السياسي أنهم قاوموا الاستعمار معاً وقاموا بثورات جمهورية معاً وكانت حركاتهم السياسية تتجه نحو الوحدة، لا بل يمكن القول إن الحزب الاشتراكي اليمني استطاع خلال ربع قرن من الحكم في جنوب البلاد أن يوجه ضربة قاضية للمشيخات والسلطنات المنفصلة، وأن يحرث التربة الانفصالية العدنية التي نمت خلال عقود الاستعمار الطويلة ومن ثم أن يصهر الجنوبيين في مشروع وحدوي، ولعله كان أكثر اندفاعاً وحدوياً من اطراف أساسية في الشمال، والثابت أن علي سالم البيض كان مصراً على مشروع الوحدة الاندماجية في حين كانت مفاوضات الطرفين تتمحور حول وحدة متدرجة أقرب الى الفيدرالية منها إلى الاندماج التام.

ثالثاً: الواضح أن كلاً من شمال البلاد وجنوبها اعتمد اليمن اسماً لدولته خلال المرحلة الشطرية، بل إن سفراء الدولتين المنفصلتين كانوا احياناً ينوبون عن الدولتين معاً إذا ما تعذر تمثيل أحدهما، وذلك بما يتجاوز الانقسام الايديولوجي، حيث كان الحكم في عدن ماركسياً وفي صنعاء اقرب الى الرأسمالية واقتصاد السوق، وهذا ينم عن إرث وحدوي طاحن لفكرة الدولة الأمة المنفصلة وهو اذ اتاح الاندماج السهل فإنه يعترض الانفصال الصعب.

رابعاً: كان جلياً للمتابعين عن كثب لشؤون هذا البلد أن العقبة الاساسية التي كانت تحول دون اندماجه تكمن في الحرب الباردة وانشداد الدولتين في صنعاء وعدن الى الصراع بين موسكو وواشنطن فما أن وضعت تلك الحرب أوزارها حتى التأم الشطران بطرفة عين ومن دون صعوبات تذكر.

خامساً: الثابت أن مجمل الخلافات التي اندلعت بعد الوحدة كانت ناجمة عن صعوبات دمج الدولتين بشرط القسمة على اثنين في المناصب والوظائف، ذلك أن الدولة في الجنوب كانت تشكل قطاعاً عاماً لكل السكان في حين كان القطاع العام في دولة الشمال ضعيفاً في حجمه وفي اثره في حياة الناس، ناهيك عن الفارق الكبير في حجم السكان حيث كان الشطر الجنوبي يضم عشرين في المائة فقط من مجموع اليمنيين ناهيك عن المشاكل الناجمة عن الملكية وهي كانت ملكية عامة في الجنوب وخاصة في الشمال، ولعل اجتماع هذه المشاكل وتداخلها وشح موارد الدولة في معالجتها أدى الى أزمة العام 1994 ومازالت بعض آثار تلك المشاكل تتفاعل حتى اليوم، وبالتالي تصب الماء في طاحونة تيار اقلوي ما كان راغباً في الاندماج أصلاً ويسعى اليوم لاستعادة زمام المبادرة الانفصالية.

يفيد ما سبق القول إن مشروع العودة إلى تشطير اليمن لايحتفظ بفرص جدية في اليمن لكنه قد يعزز قوة المعارضة بمختلف أطيافها لبعض الوقت ويعزز في الآن معاً سلطة الدولة الاندماجية، التي لا حيلة لها في مواجهة المطالب الشرعية، ولكن عزيمتها تشتد في مواجهة الانفصال بوصفه أول الخراب والصوملة التي يخشاها الرأي العام اليمني والعربي والدولي حتى إشعار آخر.

عن / صحيفة (الخليج) الإماراتية

القمة التشاورية لقادة التعاون تختار الرياض مقراً للمجلس النقدي الخليجي

العطية: لا قرار بشأن موعد إطلاق العملة الموحدة

الرياض/متابعات:

قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بعد اجتماع الثلاثاء الماضي،: إن زعماء دول الخليج العربية اختاروا العاصمة السعودية الرياض مقراً للمجلس النقدي الخليجي المشترك.

وأضاف عبد الرحمن العطية انه لم يتم التوصل إلى قرار بشأن موعد إطلاق العملة الموحدة

وقال للصحفيين انه تم التوصل لاتفاق على مقر المجلس النقدي الذي ينبغي أن يكون في مدينة الرياض.

وقبيل إنطلاق القمة كشف استطلاع للرأي أجرته وكالة رويترز، وشمل 21 اقتصادياً، عن ترجيح اختيار العاصمة السعودية كمقر للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأرجع الاقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع سبب اعتقادهم أن السعودية هي الأوفر حظاً، إلى ثقلها الاقتصادي والسياسي بين دول الخليج وصورتها المستقرة في المنطقة.

وبحسب الاستطلاع أيضًا، واجهت المملكة منافسة شديدة من البحرين والإمارات، اللتين جاءتا في المركزين الثاني والثالث، بفارق بسيط في الاستطلاع، في حين احتلت الكويت والدوحة المركزين الأخيرين.

وبحسم قرار مكان إنشاء البنك المركزي، تكون إحدى العقبات الرئيسية المتبقية أمام خطة الوحدة النقدية الخليجية قد حلت، وسيتولى المجلس النقدي الخليجي إدارة السياسة النقدية الموحدة.

يذكر أن الزعماء - في دول الخليج- قد فشلوا في التوصل إلى تسوية بشأن المقر، خلال قمة سنوية عقدت في ديسمبر الماضي، وكان ملف مقرّ البنك قد نقل من محافظي البنوك المركزية إلى وزراء المالية لتسمية المقرّ، ومن جهتهم أحالوا الملف إلى وزراء الخارجية الذين رأوا ضرورة نقله إلى القادة الخليجيين.

إلى ذلك أطلق مركز دبي المالي العالمي والغرفة التجارية الصناعية بالرياض نداءً مشتركا يدعو للمزيد من التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة، ولاسيما بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، باعتبارهما القوتين الاقتصاديتين الأضخم في منطقة الخليج العربي.

ولفت الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي ناصر الشعالي، في مؤتمر مشترك عقد تحت شعار» القوى الصاعدة: فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية» في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض إلى أن اعتماد منهجية موحدة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شأنه أن يتيح لهذه الدول توظيف الفرص الاستثمارية الناشئة في المنطقة والعالم بالشكل الأمثل.

من جهته أشار نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض المهندس سعد بن إبراهيم بن عبدالعزيز المعجل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك كما هائلا من الموارد الاقتصادية، إذ «يتعاظم دور الاقتصاديات الخليجية كمركز اقتصادي ومالي لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها، حيث وصل معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6.9% بين الأعوام 2004م-2005م».

العاصمة لسعودية الرياض

وأضاف المعجل: «يعد الاقتصاد السعودي الأكثر الأغنى بين اقتصادات دول مجلس التعاون، وهو يلعب دوراً محورياً على صعيد منطقة الشرق الأوسط بأسرها؛ كما أنه يمتلك من القوة والحجم ما يخوله قيادة بقية الدول الخليجية قدماً نحو الأمام».

واعترف نائب رئيس غرفة الرياض بأن هذه المهمة تتطلب مراجعة الخطط الاقتصادية على ضوء المشهد العالمي المتغير، موضحاً: «لقد تغيرت الجغرافيا المالية للمنطقة والعالم، الأمر الذي يستدعي السير نحو مزيد من التكامل الاقتصادي والمالي بين دول المنطقة».

وفي كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر، دعا الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي على التحرك السريع، قائلا:» نحتشد هنا اليوم صناع قرار ورؤساء شركات وفعاليات بارزة في مجتمع الاستثمار الإقليمي؛ ونحن من يمتلك القدرة والسلطة التي تخولنا توطيد العلاقات الثنائية على مستوى المؤسسات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتطوير روابط أفضل بين قطاعي الخدمات المصرفية والمالية في بلدينا الشقيقين، والتشجيع على مزيد من العلاقات الاستثمارية والتدفقات الرأسمالية بينهما».

وأضاف الشعالي: «لقد تطلع قادتنا في أبوظبي والرياض، قبل 28 عاماً مضت، إلى سن أنظمة مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والجمركية والسياحية والتشريعية والإدارية. كذلك حلموا بتطوير مشاريع مشتركة، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتقوية أواصر العلاقات بين شعوبهم، فضلا عن تأسيس عملة موحدة تجمع بينهم».

وأشار الشعالي إلى أن النتائج لم ترق إلى مستوى الطموحات، حيث أن «الدولتين الشقيقتين لم تنجحا في تحقيق التكامل المنشود على صعيد الإدارة والخدمات والأنظمة والأطر المالية والقانونية فيما بينها. كما أخفقتا في ضمان سهولة تدفق الأموال والبضائع والخدمات ورأس المال البشري بين البلدان الخليجية حيثما دعت الحاجة أو أتيحت الفرصة لتحقيق ذلك. ولم نبادر، بصفتنا أفراداً ننتمي لذات العائلة، إلى توحيد نقاط القوة التي يتمتع بها كل منا وتحويلها إلى فرص استثمارية تمسي أكثر سهولة لدى مقاربتها في إطار كتلة اقتصادية واحدة، وهو مالا يمكن للدول المتفرقة فعله».

ومن جملة الأمثلة الواضحة التي ساقها عن تأخر الدول الخليجية في اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة، طرح الشعالي موضوع رؤوس الأموال العربية الموجودة في الخارج والتي تزيد قيمتها التقديرية عن 1 تريليون دولار في الوقت الذي تشهد فيه الدول الخليجية تدفقات هامشية بسيطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

طالب خليجي "قرصن" حواسيب مدرسية ووزّع الاختبارات على زملائه

«الدوريات الإلكترونية» بدبي تكشف قرصنة لأسئلة امتحانات الثانوية

دبي/متابعات:

كشفت «الدوريات الإلكترونية» التابعة لشرطة دبي عملية قرصنة قام بها طالب خليجي يدرس بإمارة دبي، لأسئلة الامتحانات الثانوية في مدرسته وزعها «مجاناً» على أصدقائه.

وقال مدير إدارة الأدلة الإلكترونية في شرطة دبي النقيب راشد أحمد لوتاه: (إنه تم إلقاء القبض على الطالب بتهمة القرصنة على حواسيب بعض المدرسين وكشفه وتسريبه لأسئلة امتحانات المدرسة).

ونجح الطالب الخليجي في القرصنة على أجهزة الحاسب الآلي الخاص بمعلمي مدرسته، واستولى على محتوياتها من أسئلة امتحانات، ما يُعد أحدث وسائل التلاميذ للحصول على الاختبارات المدرسية.

ولم يكتف الطالب بالحصول على الأسئلة، لكنه تكرّم بها على زملائه، لتتسرب الامتحانات في المدرسة.

وأشار إلى أن إدارة الجرائم الإلكترونية تلقت بلاغاً يفيد بتسرب أسئلة بعض الامتحانات بين طلبة المدرسة، فقامت الفرق المختصة بالبحث والتحري، وتم التوصل إلى الطالب الذي قام بهذا العمل.

وأضاف «تبين من خلال فحص جهاز الحاسب الآلي الخاص به وجود برامج خاصة بالقرصنة، بالإضافة إلى مستندات تحتوي على كيفية استخدام هذه البرامج».

طالب خليجي "قرصن" حواسيب

وأشار إلى أن إدارة الجرائم الإلكترونية فحصت أجهزة المدرسة التي تمت القرصنة عليها، وتبين أنها تحتوي على برامج للقرصنة تطابق البرامج التي وجدت في جهاز الطالب.

ولم تكشف الشرطة عن جنسية الطالب، والإجراءات التي ستتخذ معه، لكنها اكتفت بالإشارة إلى انه خليجي يدرس في دبي، ودعت مستخدمي الحاسب الآلي إلى تحديث النظام التشغيلي للجهاز بشكل دوري، وتغيير كلمة السر بين كل فترة وأخرى، واستخدام برامج خاصة للحماية، منعاً لتعرضها للقرصنة.

يشار إلى أن شرطة دبي تطبق منذ العام الماضي ما يسمى بـ(الدوريات إلالكترونية) التي تجوب الإنترنت على مدار الساعة «لرصد أي تجاوزات، أو جرائم تحدث على الشبكة العنكبوتية».

بدأ فعالياته بمشاركة 2100 عارض من 69 بلداً.. والأزمة العالمية ليست غائبة

«أنفلونزا الخنازير» تخيم على أجواء سوق السفر العربي في دبي

دبي/متابعات:

سيطرت المخاوف من «أنفلونزا الخنازير» على أعمال معرض سوق السفر العربي الذي بدأ الثلاثاء الماضي في دبي، فضلاً عن الانعكاسات المفترضة للأزمة العالمية على القطاع السياحي التي بدت حاضرة أيضًا في المعرض الذي ينعقد هذا العام لأول مرة بعد الأزمة التي تشغل العالم.

وبدت الكثير من الجهات الحكومية العربية حريصةً على الحضور والتأكيد على عدم تأثرها الكبير بالأزمة المالية العالمية، وكذلك بوباء «أنفلونزا الخنازير» الذي يرعب العالم منذ عدة أيام، فيما تسابقت العديد من الشركات الكبرى في المنطقة على الكشف عن توسعات جديدة أو خطط تتعلق بالعام القادم.

وقال مسؤول حكومي أردني كبير إن بلاده اتخذت «تدابير خاصة للحيلولة دون وصول الوباء إلى المملكة، مع الحفاظ على إبقاء التدفق السياحي على حاله».

وأكد المدير العام لهيئة تشجيع السياحة في الأردن نايف الفايز أن الحكومة اتخذت إجراءات خاصة وصارمة على مستوى المملكة، وليس على مستوى شركات الطيران، للحيلولة دون وصول الوباء إلى المملكة أو حتى إلى المنطقة العربية».

وأشار إلى أن بقاء الأردن خالياً من «أنفلونزا الخنازير» سيبقيه وجهة جاذبة للسياحة الصيف المقبل.

لكن الفايز اعترف أن وصول الوباء إلى المنطقة العربية سيضر بصورة كبيرة بالحركة السياحية فيها، وهو ما دفع وزراء الصحة العرب ومسؤولون حكوميون من كل أنحاء المنطقة للتشاور فيما بينهم لاتخاذ تدابير جماعية تحول دون وصول الوباء.

سوق السفر العربي في دبي

وحتى هذه اللحظة لم يصل الوباء المعدي إلى أي من الدول العربية، وان كانت «إسرائيل» قد سجلت عدة حالات إصابة بالمرض، ما عزز من المخاوف بشأن انتقاله إلى العالم العربي.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «الاتحاد للطيران» جيمس هوجن إن شركته اتخذت تدابير إضافية لضمان صحة وسلامة المسافرين على متن طائرات الشركة.

وقال هوجن في مؤتمر صحفي عُقد على هامش معرض سوق السفر العربي إن «صحة المسافرين تتصدر رأس أولويات الشركة»، ولذلك فإن التدابير التي تم اتخاذها مرضية ومطمئنة.

وبحسب هوجن فإن « الاتحاد للطيران على تواصل دائم مع الاتحاد الدولي للطيران «أياتا» بشأنّ التعليمات الواجب إتباعها بشأن الصحة العامة على متن طائرات الشركة»، كما يتم التواصل مع منظمة الصحة العالمية التي أصدرت تعليماتها أيضًا لشركات الطيران من أجل ضمان عدم انتقال المرض.

وكان سوق السفر العربي قد بدأ أعماله صباح الثلاثاء الماضي في دبي، بمشاركة 2100 مشارك من 69 بلداً من مختلف أنحاء العالم، من بينهم 70 عارضاً يشاركون للمرة الأولى في دورة العام الحالي، بعد أن افتتحه الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم.

وسوق السفر العربي هو أحد أكبر المعارض الدولية المعنية بالقطاع السياحي، وهو الأكبر على المستوى العربي، لكنه سجل تراجعًا في مساحات العرض بدورة العام الحالي لأول مرة منذ إطلاقه. وقالت الشركة المنظمة للمعرض إنها في مقابل التراجع بمساحات العرض، نجحت هذا العام في استقطاب 60 هيئة حكومية من 6 قارات مختلفة.

السعوديون مضطرون لتوفير المزيد من الوثائق والانتظار لمدة أطول

السلطات السعودية تشتكي من بطء منح رعاياها تأشيرة شينغن

الرياض/متابعات:

اتهمت السلطات السعودية فرنسا وألمانيا وايطاليا بالتمييز في منح تأشيرة شينغن، مشيرة إلى آجال غير معقولة في منح هذه التأشيرة لرعاياها.

وقالت وزارة الخارجية السعودية انه أصبح يتعين على طالبي تأشيرة شينغن من السعوديين توفير المزيد من الوثائق والانتظار مدة أطول من رعايا دول مجاورة، للحصول على التأشيرة التي تتيح لحامليها السفر إلى الدول الأوروبية الـ15 الأعضاء في مجال شينغن.

وشنت عدة صحف سعودية في الأيام الأخيرة بالخصوص هجوماً على السفارة الفرنسية في الرياض واتهمتها بإساءة معاملة طالبي التأشيرة من السعوديين.

وبلغ الأمر ببعض الصحف حد الدعوة إلى مقاطعة فرنسا والمؤسسات الفرنسية.

ويؤكد المتحدث باسم الخارجية السعودية أسامة نوقالي من أن « التأشيرات تتطلب وقتاً أطول مما يجب»، مضيفاً «نريد أن تتم معاملتنا مثل باقي بلدان الخليج».

ويقر دبلوماسيون بان آجال الحصول على تأشيرة شينغن في السعودية أطول من الآجال في الدول المجاورة، غير أنهم يفسرون ذلك بالإجراءات الأمنية الأشد التي تم اتخاذها في خضم اعتداءات 11 سبتمبر2001م في الولايات المتحدة، وبموجة اعتداءات القاعدة في السعودية بين 2003م و2005م.

وأوضح السفير الفرنسي لدى السعودية برتراند بيزانسينو أن أسماء طالبي تأشيرة شينغن يجب أن تتم مراجعتها من قبل كافة البلدان المعنية.

وأضاف «طبيعي أن الإجراءات أطول لأنه ينبغي الحصول على موافقة كافة بلدان مجال شينغن». في المقابل، يتعين على الأوروبيين الراغبين في السفر إلى السعودية الانتظار مدة طويلة للحصول على تأشيراتهم، بخلاف باقي دول الخليج العربية التي تمنحهم تأشيراتها في مطاراتها، بحسب ما يضيف السفير الفرنسي، مضيفاً أنه «بإمكان بلدان مجال شينغن أن تشتكي من الكثير من الأشياء».

وأشار السفير الفرنسي إلى أن بلاده تمنح نحو سبعين ألف تأشيرة سنوياً في السعودية.

أسيل العوضي: استغلال الطلاب لمكاسب سياسية رخيصة مرفوض

الكويت/متابعات:

دافعت مرشحة الدائرة الثالثة الدكتورة أسيل العوضي عن نفسها تجاه البلوتوث المنتشر لها والذي قالت إن ما نشر في المواقع الالكترونية وبعض الصحف مؤخراً أمر ترفضه تماماً، مبينة أن ما سمي بتسجيل الـ«يوتيوب» المتعلق بها يخص مادة التفكير النقدي التي تدرسها باللغة الانجليزية لطالبات كلية الطب في جامعة الكويت، وهي مادة يعتمد منهجها على قيام المدرس بتحفيز الطلبة للتفكير خارج الآراء السائدة ويكون ذلك عبر تقديم مدرس المادة لآراء مخالفة بشراسة لآراء الطلبة في كل الأمور المطروحة في المحاضرة وذلك لإيصال الفكرة من المادة.

وأضافت العوضي احدث طلبتي في بداية كل فصل دراسي عن طبيعة المادة ودوري مواجهة آرائهم لإيصال الفكرة وإثراء النقاش في قاعة الدرس وطرح كافة وجهات النظر حول المواضيع المطروحة في المحاضرات لدرجة أن الطلبة لن يعرفوا رأيي الشخصي، وليس دوري أن أقول أو أفرض رأيي الشخصي داخل قاعة الدراسة، مبينة أن «التسجيل المعروض اقتطع من سياقه الصحيح في المادة الدراسية».

وتابعت «أنا من أسرة ملتزمة دينياً ولن اسمح لأي كان أن يزايد علي في موضوع الدين كما يتم الترويج له الآن».

وزادت الدكتورة أسيل بشأن موضوع الحجاب والاستشهاد بآية قرآنية وتفسيرها على أنها موجهة لنساء النبي فقط هي ليست وجهة نظر شخصية بل هي وجهة نظر مطروحة من قبل البعض بغض النظر عن صحتها أو خطئها ودوري هنا كان محاولة تحفيز الطالبات على التفكير في شأن تفسير قد يبدو شاذا لكنه موجود ومكتوب في الكثير من الكتب، مضيفة: هدفي هنا كان اختبار قدرة الطالبات على دعم حجتهم ومنطقهم عن طريق وضعهم أمام حجة ومنطق آخر»وتابعت ما أفعله في هذا الموضوع وأي موضوع آخر هو دور أستاذ الفلسفة الذي لا يدلي برأيه الشخصي بتاتا في قاعة المحاضرة بل يقوم بدور المحفز والمستفز والمخالف.. نستطيع أن نسميها سفسطة كما نقول نحن مدرسي الفلسفة».

د . أسيل العوضي

وقالت: لذلك عندما تحذف الآراء التي قلتها قبل الاستشهاد بالآية وتحذف الآراء التي قيلت بعدها يصبح الأمر محرفاً ومبتسراً على قاعدة «ولا تقربوا الصلاة».

وأشارت العوضي إلى انه نفس الشيء حدث مع الآراء التي قيلت في المرآة خلال الدرس ورئيس مجلس الوزراء.. لم أكن أدلي آنذاك برأيي كنت أقوم بدور المحفز والمخالف لكي أرى ردة فعل الطالبات وقدرتهن على تفنيد تلك الآراء وقوة حجتهن».

وبينت العوضي أنها تتألم لما يجري في الساحة ولكنني بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من تقديم شكوى جنائية للقضاء وشكوى إدارية في جامعة الكويت لان ما تم من تسجيل لقاعة الدرس جاء بشكل يخرق لوائح الجامعة فكان بمثابة تجسس على الطالبات الحاضرات وعلى حرمة الدرس، معربة عن أسفها لذهاب طالبة صغيرة تم استغلالها في هذا الأمر لمكاسب سياسية رخيصة، إذ قد تفقد مستقبلها وهذا ما لم يفكر به من استغلوها هذا الاستغلال البشع وهي تبدأ خطواتها الأولى في سلم الدراسة بكلية الطب وأنا مضطرة لأخذ الإجراءات القانونية خصوصا وان الموضوع اخذ أبعاداً كبيرة، ولا يجوز أن يشكل هذا الأمر سابقة فغداً تتم مراقبة جميع الأساتذة في الجامعة والناس في كل مكان.